

LCSMS المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تقدير موقف

[من يحكم طرابلس؟؟]



20 ديسمبر 2022

يعتبر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحوث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقديم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صناع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يركز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحوث والمهتمين.



من يحكم طرابلس؟

شهدت طرابلس خلال العام الجاري تغيرا كبيرا في خارطة نفوذ التشكيلات المسلحة المهيمنة على المشهد الأمني، فبعد أن هيمن "الكارتل" الرباعي المكون من: قوة الردع بقيادة "عبد الرؤوف كارة"، كتيبة النواصي بقيادة "مصطفى قدور ومحمد بوذراع"، كتيبة ثوار طرابلس بقيادة "هيثم التاجوري"، قوة الأمن المركزي بقيادة "عبد الغني الككلي" على معظم مناطق العاصمة وعدد من المؤسسات المالية والسيادية خلال 2016-2020، عرفت المدينة تحولا جذريا في خارطة النفوذ في المرحلة التي تبعت فشل قوات حفتر في اقتحام العاصمة.

نلقي في هذه الورقة الضوء على أبرز التشكيلات المسلحة المهيمنة على المشهد الأمني الحالي والتغيرات التي طرأت على خرائط النفوذ والتحالفات داخل العاصمة.

من ميليشيات إلى كارتل

تميزت التشكيلات الأربعة المذكورة آنفا باستغلالها لقوتها العسكرية في بناء شبكات نفوذ داخل مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي، كما استطاعت أن تتوصل لصيغة تفاهم بينها يتم فيها تقاسم مناطق النفوذ على الأرض وداخل أروقة مؤسسات الدولة، فمثلا هيمنة النواصي على أجزاء من وسط المدينة وطريق الشط يسير بالتوازي مع نفوذهم في كل ما يقع داخل على هذا النطاق الجغرافي من مؤسسات، في حين يمتد نفوذ المجموعات الأخرى لمؤسسات أخرى عسكرية ومدنية داخل نطاق نفوذها الأمني وتأثيرها السياسي.

نظمت التشكيلات الأربعة نفسها على هذا الأساس لمدة تجاوزت الأربع سنوات خلال ولاية حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي بقيادة الرئيس الأسبق فايز السراج، وتجنبت خلال هذه المدة الدخول في صراعات صفرية داخلية حفاظا على المكتسبات المالية والسياسية المحققة، إلا أنه مع انطلاق هجوم حفتر 4-4-2019 وبدء عملية "بركان الغضب"، نجى المشهد السياسي والأمني منحى مختلف تطلب من الجميع إعادة تموضع وترتيبات مختلفة عما سبق، خصوصا مع تطاول مدة الحرب ودخول أطراف محلية ودولية جديدة للمشهد الأمني والسياسي.

خلال حرب البركان برزت أسماء قيادات وتشكيلات عسكرية جديدة على حساب أسماء بعض المجموعات القديمة المتكلسة، ولعب النجاح العسكري في المعركة وحضور القادة على الأرض دورا مهما في التغيرات القادمة في المشهد الأمني في العاصمة، ففي حين تراجعت شعبية "هيثم التاجوري" قائد كتيبة ثوار طرابلس والمجموعات التابعة له داخل الكتيبة لضبابية موقفه السياسي وغيابه ميدانيا، برز اسم "أيوب بوراس" كقائد ميداني فعال داخل كتيبة ثوار طرابلس الأمر الذي دفع به ليصبح قائد الكتيبة لاحقا ويشكل جهاز الحرس الرئاسي ليصبح أحد الفاعلين الأساسيين بالعاصمة في مرحلة ما بعد الحرب.

كما برز اللواء 444 بقيادة "محمود حمزة" كتشكيل فعال ومنضبط في مرحلة الحرب، وتميز اللواء في مراحل ما بعد الحرب بسرعة الحركة والاستجابة والقدرة على الانتشار في المناطق الطرفية والنائية وتأمينها كما تميز بانضباط أفرادها وبعده عن الفساد المالي وصراعات النفوذ مع التشكيلات الأخرى داخل العاصمة، وهو ما أكسبه شعبية على مستوى الحكومة والشارع على حد سواء.

صعود الدبيبة لرئاسة حكومة الوحدة الوطنية أعقبه تغير في خريطة التحالفات السياسية داخل المنطقة الغربية لكن فشل حكومة الوحدة الوطنية في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد دفع المشهد السياسي لحالة من الانقسام والاستقطاب وهو ما انعكس بدوره على المشهد الأمني والميداني، حيث انقسمت المجموعات المسلحة ما بين داعم لفتحي باشاغا وما بين داعم للدبيبة.

حالة الاستقطاب السياسي قادت لعدد من المواجهات على الأرض خصوصا عقب المحاولات الفاشلة لفتحي باشاغا لدخول العاصمة، كما قادت لتوتر أمني ومناوشات متفرقة استغللتها بعض المجموعات المسلحة الفاعلة في المشهد للتمدد، وفي حين لم يكشف بعض قادة التشكيلات المسلحة مثل "عبد الرؤوف كارة" أمر جهاز الردع، و"عبد الغني الككلي" أمر جهاز دعم الاستقرار عن موقفهم من الصراع الجاري، انحازت مجموعات أخرى مثل كتيبة النواصي بقيادة نائب رئيس جهاز المخابرات العامة "مصطفى قدور" و"محمد بوذراع"، والمجموعات التابعة لمدير إدارة الاستخبارات العسكرية "أسامة الجويلي"، وأمر جهاز الحرس الرئاسي وكتيبة ثوار طرابلس "أيوب بوراس" لفتحي باشاغا المتحالف مع البرلمان وحفتر.

انحياز هذه المجموعات بوضوح قاد في النهاية لإخراجها من العاصمة بعد فشل حملة باشاغا وتوجه حليفه الأهم "حفتر" لعقد صفقة مع الدبيبة، وهو ما أعطى بعض التشكيلات المسلحة المحايدة ذريعة للانقضاض على منافسيهم حيث قام جهاز الردع بشن هجوم شامل على المواقع والمقرات التابعة لأيوب بوراس، نتج عنه إخراج بوراس من العاصمة وسيطرة الردع على جزء من مناطق نفوذه وتسلم اللواء 444 - الذي لعب دور الوسيط لبقية المناطق. ورغم استعانة الردع بقوات كتيبة النواصي في هجومها على مواقع وتمركزات قوات كتيبة ثوار طرابلس والحرس الرئاسي، إلا أن ذلك لم يمنعها من شن هجوم مماثل على كتيبة النواصي بعد فشل محاولة باشاغا الأخيرة لدخول العاصمة بدعم من أمر الكتيبة مصطفى قدور.

الاشتباكات المسلحة خلال شهري أغسطس وسبتمبر الماضيين، انتهت بتغير كبير في خارطة النفوذ بالعاصمة أدى لإنهاء وجود اثنين من أكبر الفصائل المسلحة التي هيمنت على المشهد منذ 2016، النواصي وثور طرابلس.

وتتضمن خارطة النفوذ الجديدة أربع تشكيلات أساسية وهي

جهاز قوة الردع الخاصة الذي صار يهيمن على معظم المناطق الحيوية وسط العاصمة طرابلس بلدية سوق الجمعة، وأجزاء من بلدية طرابلس المركز وامتداد شمال المدينة (طريق الشط).

جهاز دعم الاستقرار الذي يبدأ نفوذه من بلدية بوسليم ويمتد حتى أجزاء من بلدية حي الأندلس غربا وبلدية طرابلس المركز شرقا.

اللواء 444 المتمركز بعدد من المناطق الطرفية بطرابلس (جنوب وجنوب شرق المدينة) مثل: قصر بن غشير، وادي الربيع، والخلة كما يتمركز بأكبر بلديات طرابلس عين زارة، بالإضافة الي انتشاره امتدادا من مدينة ترهونة ومنطقة الشويرف جنوبا الي تخوم مدينة بن وليد في الجنوب الشرقي للعاصمة.

كتيبة رحبة الدروع المكونة من عدد من الكتائب بتاجوراء، كما يتمركز بمناطق غرب طرابلس عدد من التشكيلات المسلحة الصغيرة مثل فرسان جنزور ومجموعات صغيرة من الزنتان موالية لوكيل وزير الداخلية الحالي "عماد الطرابلسي" بالإضافة لبعض التشكيلات المسلحة من مدينة مصراته المستقرة في العاصمة مثل "الكتيبة 301 بقيادة عبد السلام الزوي".

النفوذ والسيطرة

التقسيم الجديد لمناطق النفوذ يخدم قوة الردع بالدرجة الأولى يليها في ذلك اللواء 444 ثم جهاز دعم الاستقرار، حيث تعد الردع هي المستفيد الأكبر من التغيير الحاصل بعد تمددها في أكثر مناطق طرابلس حيوية (بلدية طرابلس المركز) التي تضم عدة مؤسسات هامة أبرزها المصرف المركزي ووزارة الخارجية وهو ما يجعلها ربما التشكيل الأكثر تنفذاً في أروقة مؤسسات الدولة، بالإضافة لذلك فهي تسيطر على المنفذ الجوي الوحيد للعاصمة ما يمنحها نفوذ دبلوماسي ومخابراتي على مستوى التعامل مع الأطراف الدولية خصوصاً تركيا.

على مستوى التمدد الجغرافي يعد اللواء 444 المتفرع عن قوة الردع سابقاً الأكثر انتشاراً، حيث تضمن سيطرته على معظم المناطق الحدودية جنوب وجنوب غرب طرابلس وأكبر مناطقها -عين زارة- وهي مناطق مجاورة لمدينة تrehونة التي تتمركز فيها قوات اللواء وتتخذها منطلقاً لعملياتها الصحراوية، يضمن هذا التوزيع الجغرافي لقوات اللواء 444 انتشاراً عبر مساحات واسعة ويمنحه سيطرة على مداخل ومخارج المدينة الجنوبية والطرق المؤدية إليها.

أما جهاز دعم الاستقرار فقد تخلص من أبرز منافسيه ومد سيطرته على المناطق المجاورة لبلدية بوسليم ما يجعله الجهة المهيمنة على أكبر كتلة سكانية بالمدينة، ما يعطيه مساحة أكبر لتوسعة قاعدة الجهاز المنشأ حديثاً.

إقصاء كل من ثوار طرابلس والنواصي من المشهد فتح الباب أمام المجموعات الطموحة والقادرة على التمدد على الأرض وفي أروقة مؤسسات الدولة، في حين لم تتمكن المجموعات غير المنظمة والمترهلة مثل كتائب تاجوراء من الاستفادة من التغيرات بالشكل الأمثل.

الخلاصة

التقسيم الحالي انعكس إيجابياً على الأوضاع الأمنية بالعاصمة، إلا أنه فتح المجال أمام تركيز النفوذ بيد التشكيلات "المنتصرة" عبر مزيد من التمدد داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهو ما يمنحها سيطرة غير مسبوقة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، سواء عبر ابتزازها أو تولى مناصب عليا فيها.

ورغم الاستقرار الأمني النسبي المترتب على التفاهات الحالية بين هذه المجموعات إلا أن تاريخ هذه المجموعات والمنطق السياسي والأمني يرحب تجدد الصدام بينها فور حدوث زعزعة في المشهد السياسي خصوصاً في ظل تدخل عدد من الأطراف الدولية التي تفضل التعامل مع جهة أمنية واحدة بدلا عن أربعة، وهو ما يدفع هذه المجموعات للانخراط في تحالفات سياسية على مستوى إقليمي ودولي.